

متطلبات تحول الجامعات المصرية الحكومية نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

Requirements for the transformation of Egyptian public universities towards a knowledge economy from the point of view of professors

د/ يسام سمير الرميدي
مدرس بقسم الدراسات السياحية
- كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

أ. د/ بن رجم محمد خميسي
أستاذ التعليم العالي كلية الاقتصاد
جامعة سوق أهراس الجزائر

Received: juin 2019

Accepted: Janvier 2020

Published: Mars 2020

الملخص

هدفت الدراسة في إبراز المتطلبات الواجب توفرها في الجامعات المصرية الحكومية للتحول إلى اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها. ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحثان بتوزيع استمارة استقصاء علي عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية بلغت 550 استمارة، وتم الاعتماد علي تحليل 468 استمارة صالحة. وقد توصلت الدراسة إلي أن هناك عدد من المتطلبات التي يجب توفرها لتحول الجامعات المصرية نحو اقتصاد المعرفة، وتنوعت هذه المتطلبات ما بين متطلبات خاصة بأعضاء هيئة التدريس، والبنية التحتية والتكنولوجيا، والبحث العلمي، والحوكمة، والتدريس الجامعي، والقيادات الجامعية، وخدمة المجتمع والشاركة المجتمعية، والإبداع والإرشاد الأكاديمي.

الكلمات الدالة: المعرفة، اقتصاد المعرفة، الجامعات، مصر.

Abstract

The study aimed to highlight the requirements that must be provided in the Egyptian public universities for the transition to the knowledge economy from the staff's point of view. To achieve the aim of the study, the researchers distributed 550 survey forms to a random sample of staff in Egyptian universities, while 468 form was valid. The study found that there are a number of requirements for the transformation of the Egyptian universities towards the knowledge economy. These requirements varied between the requirements related to staff, infrastructure and technology, scientific research, governance, university teaching, university leadership, community service, creativity and academic guidance.

Keywords: Knowledge, knowledge economy, universities, Egypt.

1. المقدمة

شهد العالم خلال الفترة الماضية والحالية العديد من التغيرات والتحولات السريعة والمتلاحقة مثل التطورات التكنولوجية، والمنافسة الشديدة، والعولمة، والتحول من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد المعرفة. كل هذه التغيرات والتحولات أثرت علي جميع المؤسسات (الشمري، 2016). ومع بداية القرن الحالي، والتحولات الكبيرة نحو اقتصاد المعرفة الذي ازدادت فيه قيمة المعرفة، وأصبحت محركاً للنمو الاقتصادي في مختلف الدول (تمام، 2016). ويتطلب التحول إلى اقتصاد المعرفة ضرورة توافر بنية

تكنولوجية قوية، وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري (النجار، 2012). ففي ظل اقتصاد المعرفة ازدادت أهمية المعرفة، وزاد دور وقية رأس المال البشرية، وكذلك زيادة الاعتماد علي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد نتج عن ذلك ظهرت بعض الخصائص غير الملموسة مثل المرونة والخيار والكفاءات، والتي أثرت علي جميع المؤسسات (إبراهيم وآخرون، 2017). وبناءً علي ذلك أدركت هذه المؤسسات أهمية إدارة المعرفة واستخدامها بكفاءة، فهي تمثل الثروة الحقيقية الآن، وأنها رأس مالها الفكري الذي يضمن لها استدامة الميزة التنافسية (فتحي، 2017).

والجدير بالذكر أن التعليم يعد هو الطريق الرئيسي للتحويل نحو اقتصاد المعرفة، وتطوير المجتمعات من خلال تطوير العنصر البشري الذي يعتبر محور العملية التعليمية (السعيد والدبيبي، 2017). وتعد الجامعات مصادر رئيسية لإنتاج ونشر المعرفة العلمية والعملية، فالجامعات تبذل الكثير من الجهود في تدريب وتأهيل الباحثين وأعضاء هيئة التدريس بشكل يجعلهم قادرين علي إنتاج معارف جديدة تحقق الفائدة للمجتمع والإنسانية (إبراهيم وآخرون، 2017). وقد تزايدت أهمية وضرورة توفير متطلبات التحويل نحو اقتصاد المعرفة داخل الجامعات، نظراً لأهمية هذه المتطلبات في تحقيق الميزة التنافسية لهذه الجامعات. وقد اتجهت كثير من الجامعات العالمية المتميزة وكذلك مؤسسات البحث العلمي إلي توفير كافة هذه المتطلبات، وتحويل الجامعات إلي منظمات متعلمة، وتوفير الكوادر الأكاديمية والإدارية المتميزة، والسياسات الإدارية التي تتوافق مع متطلبات العصر الجديد (الكسوني، 2005).

وبناءً علي ذلك؛ يجب علي مختلف الجامعات والمؤسسات العلمية الاهتمام بمجالات إدارة المعرفة، وتوفير دعائم اقتصاد المعرفة، حيث تمثل الجامعات الإطار الأمثل للاستثمار في عصر اقتصاد المعرفة، بما لديها من برامج تعليمية وتدريبية لتطوير وتأهيل رأس المال البشري، وكذلك رفع كفاءاته وإكسابه المهارات اللازمة في عصر اقتصاد المعرفة (العويني، 2016).

مشكلة الدراسة

تعاني الجامعات المصرية من ضعف كفاءة معظم خريجها، وعدم القدرة علي إعداد الطلاب وإكسابهم المهارات والمعارف والخبرات التي يتطلبها سوق العمل. بجانب عدم تأهيل الكثير من الطلاب وزيادة قدراتهم علي التكيف مع كافة المتغيرات والتطورات في بيئة العمل محلياً وعالمياً. وفي عام 2008 أصدر البنك الدولي تقريراً عن التعليم أوضح فيه أن "هناك فجوات بين ما حققته أنظمة التعليم في الوطن العربي وبين ما تحتاجه المنطقة العربية لتحقيق أهدافها الإنمائية الحالية والمستقبلية" (الشمري، 2016). وقد أبرز تقرير المعرفة العربي عام 2009 أن هناك ضعفاً في رأس المال المعرفي المكتسب من خلال التعليم، ويعتمد تطوير رأس المال المعرفي علي الكم وليس النوعية، بالإضافة إلي ضعف الاستثمار البشري (إبراهيم وآخرون، 2017).

ومع التحويل من عصر الاقتصاد التقليدي إلي عصر اقتصاد المعرفة ومجتمعات المعرفة، ظهرت العديد من التحديات التي فرضت نفسها علي كل المؤسسات بشكل عام، والجامعات والمؤسسات التعليمية بوجه خاص. ومع ذلك نجد أن هناك قصوراً في اهتمام مؤسسات التعليم بتوفير متطلبات اقتصاد المعرفة، وكذلك عدم الوعي في بعض الأحيان بهذه المتطلبات، والذي ينعكس سلباً علي أدائها، وكفاءة خريجها. وفي ضوء رؤية الجامعات المصرية الحكومية وارتباطها بشكل كبير بالمعرفة وإنتاجها ونشرها وتوظيفها وتطبيقها، فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة علي التساؤل التالي:

ما هي المتطلبات الواجب توافرها لتحويل الجامعات المصرية نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في:

- الكشف عن أهمية تحول الجامعات إلي عصر اقتصاد المعرفة، والمتطلبات اللازمة للتحويل.
- مساعدة المسؤولين داخل الجامعات في التعرف علي المتطلبات اللازمة للتحويل نحو اقتصاد المعرفة داخل الجامعة، والعمل علي توفيرها بشكل ملائم.

- ترشد الدراسة المسؤولين داخل وزارة التعليم العالي وكافة المؤسسات التعليمية عن أهمية توافر متطلبات عصر اقتصاد المعرفة، وضرورة توفير الدعم اللازم لتوفير تلك المتطلبات باستمرار.
- قد تفيد نتائج الدراسة الدراسات الأكاديمية المستقبلية المرتبطة بتأثير تحول الجامعات المصرية إلى عصر اقتصاد المعرفة علي تحقيقها للميزة التنافسية عالمياً.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى عرض مفهوم وأهمية وخصائص وتحديات اقتصاد المعرفة داخل الجامعات. بجانب إبراز المتطلبات الواجب توفرها في الجامعات المصرية الحكومية للتحول إلى اقتصاد المعرفة.

فروض الدراسة:

- هناك عدد من المتطلبات التي يجب أن تتوافر في الجامعات المصرية للتحول نحو اقتصاد المعرفة.
- يعد أعضاء هيئة التدريس المؤهلين جيداً أهم مطلب لدى الجامعات المصرية للتحول نحو اقتصاد المعرفة.

2. الإطار النظري

1.2. مفهوم اقتصاد المعرفة

في ظل التحول نحو اقتصاد المعرفة؛ أصبحت المعرفة إحدى الركائز الرئيسية في العملية الإنتاجية، فقد تحولت عناصر الإنتاج من التركيز علي الأرض والعمالة ورأس المال إلى التركيز علي المعرفة والإبداع والذكاء والمعلومات (علي وصديق، 2017). وقد أشار كل من الخوالدة (2018)؛ العتيبي (2017)؛ برجاني والزين (2017)؛ تمام (2016) وشقفة (2013) إلى أن هناك عدد من المسميات لاقتصاد المعرفة، منها الاقتصاد الرقمي، واقتصاد المعلومات، والاقتصاد الشبكي، والاقتصاد الإلكتروني، واقتصاد الخبرة، واقتصاد الانترنت، واقتصاد اللاملموسات ... وغيرها من المسميات التي تتفق في النهاية علي مضمون واحد. ويوضح جدول رقم (1) بعض مفاهيم اقتصاد المعرفة.

جدول (1) مفاهيم اقتصاد المعرفة

المؤلف	المفهوم
شفقة، 2013	الاقتصاد الذي يركز علي إنتاج، وتوزيع، ونشر وتخزين المعرفة من خلال الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة، وذلك بغرض تطوير الموارد البشرية لتحسين نوعية الحياة بمجالاتها المختلفة
الهاشمي والعزاوي، 2007	الاقتصاد الذي يهتم بكيفية الوصول إلى المعرفة، واستخدامها، وتطويرها لتحسين نوعية الحياة، وذلك من خلال الاستفادة من التطبيقات التكنولوجية والمعلوماتية الحديثة، والاهتمام بالعنصر البشري كرأس مال هام، والاعتماد علي البحث العلمي في تغيير المحيط الاقتصادي ليصبح أكثر توافقاً وتماشياً مع متطلبات العولمة والتطورات التكنولوجية المستمرة.
العويني، 2016	الاقتصاد الذي يركز علي الاستثمار البشري لإصلاح نظام التعليم عن طريق الاهتمام بالتدريب والتطوير في بيئة تقنية ومعلوماتية تطبق التكنولوجيا، وتشجع إنتاج ونشر وتبادل وتوظيف المعرفة في نظام محكم من التقييم والمساءلة والمشاركة المجتمعية.
غبور، 2017	النظام الاقتصادي المرتكز علي المعرفة كمورد اقتصادي، والذي يدعم قدرة المؤسسات علي استغلال القدرات الذهنية والفكرية للأفراد، وتوظيفها بما يحقق للمؤسسة ميزة تنافسية عن منافسيها.
العبد الجبار، 2017	هو الاقتصاد الذي يركز علي تفعيل والاستفادة من الخبرات الفكرية والبشرية والعملية في خلق موارد اقتصادية جديدة، وتطوير الموارد الاقتصادية الطبيعية

المصدر: من إعداد الباحث

2.2. أهمية اقتصاد المعرفة

أصبح اهتمام العالم حالياً مركزاً على الانتقال إلى عصر اقتصاد المعرفة الذي أصبحت فيه السلع المعرفية أو المعلوماتية من السلع الهامة جداً (الشمرى، 2016). وقد أشار كل من الشمرى والليثي (2008) وخلف (2008) إلى أن اقتصاد المعرفة يساهم بشكل كبير في إحداث تغييرات هيكلية ملموسة في الاقتصاد، بجانب زيادة أهمية إنتاج المعرفة والاستثمار البشري والصادرات المعرفية، كما يساعد في توليد الثورة وزيادتها وتراكمها، والاستمرارية في تطوير الاقتصاد بسرعة من خلال التجديد والتحديث المستمر في الأنشطة الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك يساعد اقتصاد المعرفة في زيادة دخول الأفراد الذين يرتبط عملهم باستخدام التكنولوجيا وإنتاج المعرفة، وتوفير الأساس اللازم لتشجيع التوسع في الاستثمار، وخاصة في المعرفة العلمية والعملية لتكوين رأس مال معرفي (غور، 2017). علاوة على ذلك؛ يساعد اقتصاد المعرفة على التوسع في التبادل الإلكتروني، وتطوير الوظائف القديمة، واستحداث وظائف جديدة تتوافق مع متطلبات العصر الجديد، وإنتاج ونشر وتوظيف المعرفة في كافة المجالات، بجانب تشجيع كافة المؤسسات على الإبداع والابتكار، والسعي لتلبية احتياجات ومتطلبات كافة العملاء (الظاهر، 2009). وقد أضاف المخطارية (2017)؛ الصافي وآخرون (2010) والهاشمي والعزاوي (2007) أن اقتصاد المعرفة يساهم بشكل كبير في تحديد درجة النمو، واتجاهات التوظيف للمهن المطلوبة وما تتطلبه من مهارات ومعارف، وتحديد طبيعة الإنتاج وحجمه. إضافة إلى ذلك؛ يساعد اقتصاد المعرفة على تحسين الأداء، وزيادة الإنتاجية، وتخفيض تكاليف الإنتاج، وتحسين جودة المنتجات والخدمات من خلال ما يوفره هذه الاقتصاد من رأس مال بشري متميز، ومعرفة علمية وعملية، وأدوات تكنولوجية متطورة. كما يوفر فرص عمل كثيرة خاصة في القطاعات والمجالات التي يتم استخدام التكنولوجيا فيها (القرارة، 2013).

وفي مجال الإدارة؛ يحقق اقتصاد المعرفة عدد من المزايا للمسؤولين والمؤسسة نفسها، منها ما ذكره الشمرى (2016) والخضيرى (2001) فيما يلي:

- زيادة مشاركة العاملين في إدارة المؤسسات، والتعاون، والعمل الجماعي، والتكامل والتناسق بين جميع العاملين داخل المؤسسة.
- تطوير قدرات المسؤولين على مواجهة الأزمات، وكيفية التعامل معها وتقليل مخاطرها، وتجنبها في المستقبل، والاستفادة منها.
- زيادة قدرات المسؤولين وكذلك العاملين على حل المشكلات بفاعلية وكفاءة وبشكل جماعي.
- تحسين القدرات على التخطيط الاستراتيجي الفعال، وتوفير المؤسسات المرنة.
- توفير كافة المعلومات الضرورية والدقيقة لمتخذي القرار.
- زيادة القدرة على التوجيه والمتابعة والرقابة والإصلاح داخل المؤسسة.
- تحسين الأداء، وتطوير كفاءات وقدرات ومعارف المسؤولين.
- تحسين القدرة على القيادة، وتحسين أساليب التفويض.
- تنمية الإحساس بالمسؤولية، وزيادة الالتزام والانضباط.
- الاستخدام الأمثل والفعال لموارد المؤسسة.
- تطوير مهارات العاملين (محمد، 2017).

3.2. سمات اقتصاد المعرفة:

أشار محمود (2017)؛ الحاج (2015)؛ عبد الله (2013)؛ النجار (2012) والظاهر (2009) إلى أن اقتصاد المعرفة يتميز بعدد كبير من السمات، والتي منها:

- زيادة الاستثمار في رأس المال البشري.
- الاعتماد على العاملين المؤهلين والمتميزين.

- الاعتماد علي عمليات البحث والتطوير كمحرك للتغيير والتنمية.
- ارتفاع دخول عمال المعرفة كلما ارتفعت مهاراتهم وخبراتهم وكفاءتهم.
- انتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج وصناعة السلع إلي إنتاج وصناعة الخدمات المعرفية.

فيما أضاف القرارة (2013)؛ المحروق (2009)؛ الهاشمي والعزاوي (2007) وسلمان (2004) بعض السمات الأخرى مثل:

- يلغي اقتصاد المعرفة عائق المكان والزمان من خلال الاستخدام المكثف للتكنولوجيا المتطورة.
- تزداد قيمة المعرفة عندما تُستخدم في الإنتاج، وتظل بلا قيمة عندما تظل في عقول أصحابها بدون استخدام.
- التجديد والتطوير المستمر، والتواصل والتنسيق مع غيره من أنماط الاقتصاد الأخرى التي أصبحت ترغب في الاندماج فيه.
- تعدد وتنوع مجالات خلق القيمة المضافة فيه، ويوفر حافزاً مؤثراً علي كافة مجالات هذا الاقتصاد، كما يوفر عائداً ملموساً.

كما ذكر الصافي وآخرون (2010)؛ الحامد وآخرون (2007) وبكران (2006) بعض السمات التالية لاقتصاد المعرفة:

- غياب العشوائية، وعدم الاعتماد علي قوانين الصدفة، ولكن الاعتماد علي التخطيط والتنظيم والرقابة والمتابعة باستمرار.
- التركيز علي إعادة هندسة مختلف العمليات، وكذلك إعادة هندسة المنظمات الإدارية الحديثة.
- التركيز علي العمل العقلي، وفي نفس الوقت التأكيد علي الحاجة علي الأعمال اليدوية المهارية.
- الانفتاح والمنافسة العالمية.

علاوة علي ذلك؛ هناك بعض السمات الأخرى التي تميز اقتصاد المعرفة، منها ما يلي:

- البحث الدائم عن المواهب والقدرات العقلية والفكرية المتميزة (عبد العال، 2013).
- زيادة المعرفة بالاستخدام، بعكس معظم الموارد التي تتناقص بالاستخدام.
- يتركز اقتصاد المعرفة بشكل كبير علي رأس المال الفكري وروح المبادرة والإبداع والقدرة علي حل المشكلات وإدارة التغيير (مختار وموسي، 2017).
- اقتصاد قائم علي ذاته وارتباطه بالاقتصاديات الأخرى (العويني، 2016).
- الاهتمام بالتعليم والتدريب المستمر، حتى يتم تأهيل العاملين بشكل يتوافق مع متطلبات اقتصاد المعرفة (حناش ودبي، 2017).
- التركيز علي الأشياء غير الملموسة كالأفكار والعلامات التجارية (الشمري والحدراوي، 2011).
- اقتصاد شبكي من خلال تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- اقتصاد رقمي، وهذا له تأثير كبير علي حجم المعلومات وتخزينها ومعالجتها (أبو زيد، 2017 وغبور، 2017).
- الاهتمام بالذكاء، والإبداع والابتكار، والأفكار الإبداعية (فريد، 2017).
- المرونة والقدرة علي التكيف مع كافة التغيرات والتحديات في بيئة العمل (أبو صعيلىك والوريكات، 2017).
- التكيف من رغبات العملاء من خلال إنتاج وتوفير سلع وخدمات لتلبية الاحتياجات الخاصة بالعملاء (الحاج، 2015).

4.2. الجامعات مركز الإشعاع المعرفي في ظل اقتصاد المعرفة

تعد الجامعة مؤسسة علمية وبحثية، كما أنها مصدراً هاماً من مصادر المعرفة. وتلعب الجامعة دوراً هاماً في عصر اقتصاد المعرفة، فهي مصدر إنتاج المعرفة الجديدة (البحث العلمي)، والخبرات (التعليم)، ونشر المعرفة (التعليم)، وتوزيعها (الكتب والدراسات) (العويني، 2016). وفي الوقت الذي تركز الجامعات أنشطتها على المعرفة، فإنها تواجه تحدين أساسيين هما الحاجة المستمرة لإنتاج ونشر المعرفة بشكل يساهم في تطوير اقتصاد المعرفة، والقدرة على عمل تدريب شامل لنوعية جديدة من العاملين الذين يُطلق عليهم "عمال المعرفة" (علي وصديق، 2017). وقد أشار العبدالجبار (2017) إلى أن الجامعة تمثل أحد أهم أسس ودعائم اقتصاد المعرفة، من خلال مخرجاتها التعليمية في التخصصات المختلفة، وما تقوم به من بحث علمي تطبيقي ونظري. كما أن الجامعات تلعب دوراً هاماً في عملية التحول إلى اقتصاد المعرفة من خلال ما يعمل بها من كفاءات علمية متميزة، ويقومون بدورهم في إنتاج ونشر المعرفة بين الطلاب الذين يمثلون أمل المجتمع في تطويره ونهضته (النجار، 2012). وقد أكد علي وصديق (2017) على أن الجامعات العالمية المتميزة قد اكتسبت السمعة والميزة من خلال رفع قدراتها على إنتاج وتوزيع وتخزين وتوظيف المعرفة الجديدة، وإعادة استخدامها، وتوفير كافة متطلبات التعليم المستمر، وإنشاء مراكز للمعرفة. بالإضافة إلى دور الجامعات في تسريع عملية إنتاج ونشر المعرفة بما يساهم في التحول إلى مجتمعات المعرفة (العبدالجبار، 2017). وفي الوقت ذاته ازداد الطلب على عمال المعرفة الذين يمتلكون المهارات والكفاءات والخبرات والمعارف المتميزة من خلال التعليم الأمثل والاستثمار البشري (العويني، 2016). فالجامعات لها دوراً فعالاً وهاماً في إعداد طلابها علمياً وأكاديمياً بشكل يلبي احتياجات ومتطلبات بيئة العمل الجديدة (العزيمي والحداوي، 2018 وبوقشبية ويسري، 2017). أوضح الطويس (2017) أن سعي الأنظمة التعليمية للتحول إلى اقتصاد المعرفة لتحسين قدراتها التنافسية، وتحسين مستوى مخرجاتها وفقاً للمعايير العالمية التي تركز على تطوير مهارات الطلاب في التفكير الفعال، وحل المشكلات، والقيادة، والتطوير والتعلم الذاتي، والتحول من اعتبار الطلاب مجرد متلقين ومخزنين للمعرفة إلى صناع للمعرفة. وبناءً على ذلك فعلى الجامعات الاهتمام بإدارة المعرفة وتوظيفها بشكل فعال في البحث العلمي، وتطوير المقررات الدراسية، وتطوير الخدمات الطلابية والخريجين، وزيادة الإنفاق على التعليم، وتطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس (بركات، 2017).

5.2. متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات

هناك عدد من المتطلبات العامة التي يجب توفرها للتحول نحو اقتصاد المعرفة، منها ما يلي:

- التأكيد على أهمية المعرفة ورأس المال الفكري كأصول أكثر أهمية من الأصول المادية والملموسة، والتهيؤ لإدارة المعرفة إستراتيجياً (غبور، 2017).
- وضع سياسات تحفيزية ومكافآت تشجع على إنتاج ونشر المعرفة الجديدة.
- تحسين قدرات المؤسسات على توجيه المعرفة المناسبة إلى الأفراد المحتاجين لها (العويني، 2016).
- تفعيل أنظمة وبرامج التدريب والتعليم المستمر وإعادة التدريب (عبد الهادي، 2017 وعبد الله، 2013).
- خلق المناخ المشجع لكل فرد على نشر ومشاركة المعرفة لرفع مستوى معرفة الآخرين (أحمد، 2017 وعطا المنان، 2017).
- التوسع في الاستثمار في البحث العلمي (بوخاري، 2018).
- توفير بنية تحتية متطورة تساعد في تحسين قدرات الاتصال الفعال ونشر المعرفة (مختار وموسي، 2017).

أما داخل الجامعات؛ فقد أكد الشمري (2016) على ضرورة توفير المتطلبات التالية داخل الجامعات التي ترغب في مواكبة عصر اقتصاد المعرفة:

- توفير البنية التحتية التي تناسب التغير المستمر في أساليب وطرق التدريس المتغيرة بتغير المعرفة باستمرار.
- وجود القيادات الجامعية التي تؤمن بضرورة التحول نحو اقتصاد المعرفة، وتقودك بنفسها عملية التحول.
- وجود أعضاء هيئة تدريس علي أعلى مستوى من التأهيل، ويمتلكون خبرات ومعارف متميزة، ولديهم القدرة علي مواكبة كافة التغيرات في عصر الجديد، واستغلال الفرص المتاحة، وانعكاس ذلك علي أدائه في التدريس وتوجيه الطلاب لمصادر المعرفة المتجددة. بجانب دورهم الهام في تشجيع الطلاب علي الإبداع والابتكار.
- التركيز علي أساليب التدريس الجامعي التي تهتم بإنتاج المعرفة، وتنوعها بما يواكب كافة التغيرات في مجال المعرفة، وتشجيع الطلبة علي التعلم الذاتي، والتعلم المستمر.
- تركيز البحث العلمي علي معالجة المشكلات القائمة في المجتمع، وتقديم حلول علمية واقعية قابلة للتطبيق.
- اعتماد الإرشاد الأكاديمي علي توجيه الطلاب لما هو مطلوب منهم حالياً والمطلوب منهم مستقبلاً، بجانب الاهتمام بالطلبة وأعضاء هيئة التدريس المبدعين.
- قيام الجامعة بدورها في خدمة المجتمع، وعمل شراكات بين الجامعات وكافة الأطراف المجتمعية سواء مؤسسات أو أفراد لتحقيق التكامل فيما بينهم، وتوفير متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعة والمجتمع.

كما أشار الهاشمي والعزاوي (2007) إلي ضرورة توافر المتطلبات التالية واللازمة لتحول الجامعات إلي اقتصاد المعرفة:

- نشر المعرفة من خلال التعليم والتدريب والإعلام.
- توفير بنية تكنولوجية متطورة وحديثة.
- دعم العمل الجماعي.
- الحفاظ علي رأس المال البشري المتميز.
- زيادة الإنفاق علي التعليم.
- دعم الطلاب للحصول علي المعرفة واستخدامها وتوظيفها.
- كما أن هناك بعض المتطلبات الأخرى اللازمة لتحول الجامعات إلي اقتصاد المعرفة، مثل:
- تطوير القوانين والأنظمة والسياسات الداعمة للبحث العلمي.
- تحديد الأنظمة والسياسات التعليمية داخل الجامعات.
- وجود بيئة تعليمية محفزة علي الإبداع والابتكار (القرارة، 2013).
- توافر دعائم أو ركائز اقتصاد المعرفة الأربعة المتمثلة في الإبداع والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ورأس المال البشري والتعليم، والحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي والحوكمة (العزيمي والحداوي، 2018؛ العبدالجبار، 2017؛ عبد الهادي، 2017؛ غبور، 2017؛ محمود، 2017 والنجار، 2012).

إضافةً إلي ذلك؛ ذكر العويني (2016) بعض المتطلبات اللازمة للتحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة، والتي منها:

- التحول من مركزية التعليم إلي لا مركزية التعليم.
- التوسع في الجامعات الإلكترونية.
- الانتقال من التعلم لاستهلاك المعرفة إلي التعلم لإنتاج وابتكار المعرفة.
- استخدام المعرفة في التقليل من الفجوة بين مستوى الطلاب ومتطلبات سوق العمل.
- السعي لبناء مجتمعات المعرفة.

- تأهيل القائمين علي التعليم للقيام بالمسؤوليات الجديدة في عصر اقتصاد المعرفة.
- تطوير وتحديث المناهج والمقررات الدراسية لتتواءم مع المتطلبات الجديدة لسوق العمل.

3. الدراسة الميدانية

تركز الدراسة علي إبراز أهم متطلبات اقتصاد المعرفة الواجب توفرها في الجامعات المصرية الحكومية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.

1.3. أداة الدراسة:

- قام الباحث بتصميم استمارة استقصاء مقسمة إلي محورين علي النحو التالي:
- أولاً: المعلومات العامة: وشملت النوع، والدرجة العلمية، ونوع الكلية.
 - ثانياً: المتطلبات الواجب توافرها داخل الجامعة للتحويل نحو اقتصاد المعرفة. وقد تم تقسيم تلك المتطلبات إلي 8 أبعاد رئيسية، هم البنية التحتية والتكنولوجية، والقيادات الجامعية، والحوكمة، وأعضاء هيئة التدريس، والتدريس الجامعي، والبحث العلمي، والإبداع والإرشاد الأكاديمي، وأخيراً خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية. وقد تم الاعتماد علي دراسة العريزي والحداوي (2018) والشمر (2016) في إعداد هذه المتطلبات.

وقد تم تصميم الاستمارة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي في جميع المحاور، والذي يعتمد علي وجود خمس درجات ما بين الموافقة وعدم الموافقة علي النحو التالي:

جدول (2) درجات المقياس وفق مقياس ليكرت

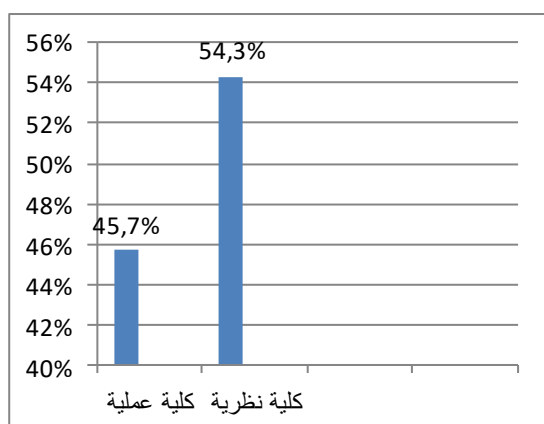
موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
5	4	3	2	1

وقد بلغ معامل الثبات والاعتمادية – معامل ألف كرونباخ - لجميع المتغيرات أكثر من 93%، وهي نسبة أكبر من النسبة المقبولة والتي يبلغ مقدارها 60%، وتعتبر هذه القيم مقبولة بالشكل الذي يعكس توافر الاعتمادية والثقة بمتغيرات الدراسة، وتدعم هذه النتائج الثقة في متغيرات الدراسة، وتؤكد صلاحيتها لمراحل التحليل التالية.

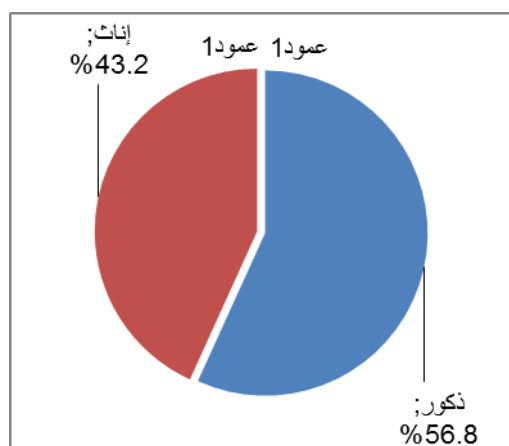
2.3. طبيعة وحجم العينة

تمثل مجتمع العينة في أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بالجامعات المصرية الحكومية. تم توزيع عدد 550 استمارة علي عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بالجامعات المصرية، وتم الاعتماد علي تحليل عدد 468 استمارة صالحة لتحليل بياناتها من إجمالي ما تم توزيعه من الاستمارات، حيث بلغت نسبة الاستجابة 85.1%.

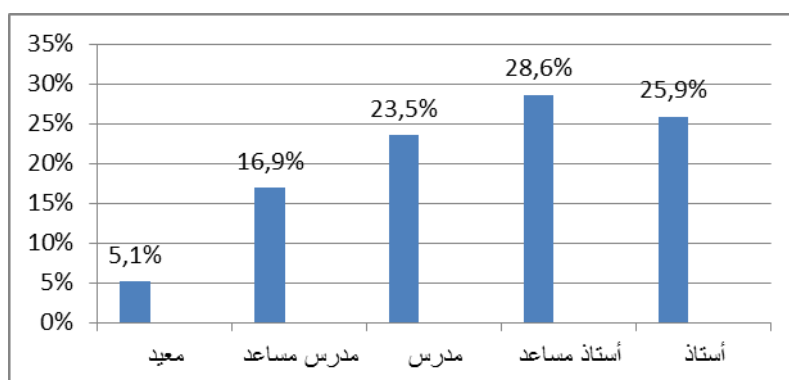
وبالنسبة لأفراد العينة؛ فقد بلغت نسبة الذكور 56.8%، والإناث 43.2%. وقد بلغت نسبة المشاركين من الأساتذة 25.9%، وأستاذ مساعد، و 23.5% مدرس، و 16.9% مدرس مساعد، و 5.1% معيد. كما شارك من الكليات العملية 45.7% من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة في الاستبيان، و 54.3% من الكليات النظرية. ويوضح شكل رقم (1) و (2) و (3) بيانات أفراد العينة.



شكل (2) نوع الكلية



شكل (1) نوع أفراد العينة



شكل (3) الدرجة العلمية لأفراد العينة

3.3. نتائج التحليل

تم استخدام برنامج SPSS V.25 وبرنامج SAS V. 9.1 لتحليل بيانات الدراسة.

1.3.3. متطلبات التحول إلى اقتصاد المعرفة في الجامعات المصرية

جدول (3) متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتطلبات
2	0.76	4.42	البنية التحتية والتكنولوجية
6	1.03	4.11	القيادات الجامعية
4	1.10	4.23	الحكومة
1	0.73	4.43	أعضاء هيئة التدريس
5	1.19	4.15	التدريس الجامعي
3	0.91	4.37	البحث العلمي
8	1.08	4.02	الإبداع والإرشاد الأكاديمي
7	1.04	4.09	خدمة المجتمع والشاركة المجتمعية

يتضح من جدول (3) أن هناك عدد من المتطلبات التي أكد أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بالجامعات المصرية علي ضرورة توفرها للتحول نحو اقتصاد المعرفة بنجاح. وقد جاء مُتطلب "أعضاء هيئة التدريس" في المرتبة الأولى من حيث ضرورة توفره (المتوسط الحسابي = 4.43، والانحراف المعياري = 0.73)، وجاء في المرتبة الثانية مُتطلب "البنية التحتية والتكنولوجية" (المتوسط الحسابي = 4.42، والانحراف المعياري = 0.76). وجاء في المرتبة الثالثة مُتطلب "البحث العلمي" (المتوسط الحسابي = 4.23، والانحراف المعياري = 1.10).

الحسابي = 4.37، والانحراف المعياري = 0.91)، ثم جاء في المرتبة الرابعة مُتطلب "الحوكمة" (المتوسط الحسابي = 4.23، والانحراف المعياري = 1.10)، ثم في المرتبة الخامسة جاء مُتطلب "التدريس الجامعي" (المتوسط الحسابي = 4.15، والانحراف المعياري = 1.19)، وفي المرتبة السادسة جاء مُتطلب "القيادات الجامعية" (المتوسط الحسابي = 4.11، والانحراف المعياري = 1.03)، وجاء في المرتبة السابعة مُتطلب "خدمة المجتمع والشاركة المجتمعية" (المتوسط الحسابي = 4.09، والانحراف المعياري = 1.04)، وأخيراً جاء مُتطلب "الإبداع والإرشاد الأكاديمي" (المتوسط الحسابي = 4.02، والانحراف المعياري = 1.08). وبشئ من التفصيل؛ فيما يلي توضيح لكل مُتطلب من هذه المتطلبات.

أ- أعضاء هيئة التدريس كمتطلب للتحويل نحو اقتصاد المعرفة

جدول (4) أعضاء هيئة التدريس كمتطلب للتحويل نحو اقتصاد المعرفة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
0.92	4.63	1- استقطاب الجامعة أعضاء هيئة التدريس المتميزين في كل تخصص
0.99	4.47	2- وجود عدد كافي من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين
1.01	4.47	3- نظام يساعد علي الاستقرار الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة
1.16	4.35	4- كفاءة أعضاء هيئة التدريس في استخدام التكنولوجيا
1.02	4.41	5- اهتمام الجامعة بتطوير وتنمية أعضاء هيئة التدريس مهنيًا
1.07	4.36	6- تنظيم برامج تدريبية لأعضاء هيئة التدريس لتوظيف التكنولوجيا في عملية التعليم
1.21	4.31	7- توافر جميع الدرجات العلمية في التخصص الواحد بشكل مناسب
1.02	4.40	8- تنوع تخصصات أعضاء هيئة التدريس داخل الجامعة
0.92	4.48	9- تنوع الاهتمامات البحثية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة
0.73	4.43	مُتطلب أعضاء هيئة التدريس

يوضح الجدول السابق أن الجامعات عليها أن تستقطب المتميزين من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة، بجانب ضرورة تنوع اهتماماتهم البحثية، ووجود عدد كافي منهم في مختلف التخصصات، وتوفير نظام يساعدهم علي الاستقرار الوظيفي بما يحقق تحسين مستويات أدائهم، ومزيد من الإبداع والابتكار. كما أكدوا علي ضرورة تنمية وتطوير أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة مهنيًا وأكاديميًا، وأهمية تنوع تخصصات أعضاء هيئة التدريس داخل الجامعة، وتنظيم برامج تدريبية حول كيفية استخدام التكنولوجيا في التدريس والبحث العلمي، بجانب وجود مختلف الدرجات العلمية في تخصصات مختلفة داخل الجامعة،

ب- البنية التحتية والتكنولوجية كمتطلب للتحويل نحو اقتصاد المعرفة

جدول (5) البنية التحتية والتكنولوجية كمتطلب للتحويل نحو اقتصاد المعرفة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
1.10	4.39	1- توافر شبكة الانترنت في جميع مرافق الجامعة
1.15	4.37	2- توافر أجهزة حاسب آلي لكل أطراف العملية التعليمية
1.09	4.41	3- توافر مكتبة رقمية حديثة إلي جانب المكتبة التقليدية
1.12	4.41	4- توافر المجالات والدوريات العلمية العالمية
1.03	4.49	5- توافر المعامل والمختبرات الافتراضية إلي جانب المعامل والمختبرات

التقليدية		
6- احتواء القاعات التدريسية علي مجموعة من التجهيزات الإلكترونية في العملية التعليمية	4.50	0.93
7- امتلاك الجامعة موقعاً إلكترونياً يعرض أحدث أنشطة الجامعة	4.36	1.05
8- وجود قواعد بيانات إلكترونية للبحوث والمراجع العلمية بالجامعة	4.48	0.94
9- توظيف الجامعة لأنظمة المعلومات في مجالات التدريس والبحث العلمي	4.41	1.04
10- استخدام الطلاب الانترنت في التعلم والبحث	4.33	1.10
11- استخدام أعضاء هيئة التدريس الانترنت بفاعلية في عملية التعليم والبحث العلمي	4.47	0.98
متطلب البنية التحتية والتكنولوجية	4.42	0.76

يتضح من الجدول السابق أنه يجب علي الجامعات الراغبة في التحول نحو اقتصاد المعرفة توفير خدمة الانترنت في جميع مرافق الجامعة، وتوفير أجهزة حاسب آلي بعدد كافي لكل أطراف العملية التعليمية، ووجود مكتبة رقمية حديثة. كما أشار أفراد العينة إلي أهمية توافر قواعد بيانات للبحوث والمراجع العلمية، ووجود معامل افتراضية تحاكي الواقع العملي، وتوافر كافة التجهيزات الإلكترونية في القاعات والمدرجات الدراسية. بالإضافة إلي أهمية وجود موقع إلكتروني للجامعة وكلياتها يتم تحديثه بشكل مستمر، ويعرض كافة الأنشطة والخدمات التي تقوم بها الجامعات وكلياتها. وتتفق نتيجة مُتطلب "أعضاء هيئة التدريس" و مُتطلب "البنية التحتية والتكنولوجية" مع ما جاء في الدراسات التي أكدت علي ضرورة توافر رأس مال بشري متميز، وبنية تكنولوجية قوية لضمان نجاح التحول إلي اقتصاد المعرفة. وهنا يتمثل رأس المال البشري في أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة المتميزين في مختلف التخصصات، وتتمثل البنية التكنولوجية في التجهيزات والإمكانات التكنولوجية داخل الجامعات والقاعات الدراسية، بجانب قواعد البيانات والدوريات الإلكترونية.

ج- البحث العلمي كمتطلب للتحول نحو اقتصاد المعرفة

جدول (6) البحث العلمي كمتطلب للتحول نحو اقتصاد المعرفة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
0.96	4.49	1- وجود إستراتيجية للبحث العلمي في الجامعة
1.16	4.31	2- تركيز البحوث العلمية علي الحلول العملية وفقاً لمتطلبات سوق العمل
1.09	4.39	3- المشاركة بين أعضاء هيئة التدريس داخل الجامعة في عمل البحوث العملية
1.09	4.35	4- المشاركة بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب المتميزين في الجامعة لعمل البحوث العملية
1.20	4.31	5- ارتباط أبحاث أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات إنتاج المعرفة
1.06	4.35	6- مناقشة المجالس العلمية في الجامعة نتائج الأبحاث العملية المختصة باقتصاد المعرفة
0.99	4.40	7- توافر الجامعة الدعم المالي الكافي لإجراء البحوث التطبيقية
1.08	4.36	8- مشاركة القطاع الخاص في تمويل البحوث العلمية بالجامعة
1.02	4.41	9- مشاركة مؤسسات سوق العمل في توجيه البحث العلمي ومجالاته بالجامعة
1.14	4.33	10- منح الجامعة امتيازات لذوي الأفكار الإبداعية من أعضاء هيئة التدريس
1.07	4.38	11- عقد الجامعة شراكات داخلية وخارجية مع المؤسسات البحثية
1.02	4.39	12- اهتمام الجامعة بتنمية مهارات أعضاء هيئة التدريس البحثية
0.93	4.49	13- تشجيع الجامعة أعضاء هيئة التدريس علي تقديم الاستشارات البحثية
1.00	4.45	14- تشجيع الجامعة أعضاء هيئة التدريس علي زيادة معدلات الإنتاج العلمي

1.00	4.47	15- تشجيع الجامعة الباحثين علي المنافسة في مجال براءات الاختراع إقليمياً ودولياً
1.15	4.34	16- إصدار الجامعة مجلات علمية محكمة في كافة التخصصات بشكل دوري ومنتظم
1.20	4.27	17- تنظيم الجامعة مؤتمرات وندوات علمية بشكل دوري
1.22	4.25	18- ينشر أعضاء هيئة التدريس أبحاثهم في مجلات علمية محكمة ومرموقة
1.08	4.32	19- دعم الجامعة أعضاء هيئة التدريس لحضور المؤتمرات والندوات العلمية
1.17	4.34	20- توافر الجامعة المناخ العلمي المناسب لإنتاج المعرفة وتطويرها في الجامعة
0.91	4.37	مُتطلب البحث العلمي

يوضح الجدول السابق أن هناك حاجة لوجود خطة إستراتيجية للبحث العلمي داخل الجامعات، وارتباطها بمتطلبات سوق العمل، وحل المشكلات القائمة في سوق العمل، بجانب أهمية المشاركة بين أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة داخل الجامعات في عمل الأبحاث التطبيقية، وضرورة وجود مجالس جامعية علمية تناقش نتيجة هذه البحوث، ونسبة تحقيق الخطة الإستراتيجية للبحث العلمي داخل كل جامعة. بالإضافة إلي توافر الدعم الكامل لإجراء البحوث التطبيقية، وتشجيع القطاع الخاص علي المشاركة في دعم البحث العلمي داخل الجامعات، ووضع سياسية تحفيزية داخل الجامعات لأصحاب الأفكار البحثية الإبداعية وبراءات الاختراع، والاهتمام بتنمية المهارات البحثية لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة. كما أشار أفراد العينة ضرورة عقد شراكات بين الجامعات والمؤسسات البحثية المحلية والعالمية، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس علي تقديم الاستشارات البحثية، وزيادة معدلات إنتاجهم العلمي، ومنح حوافز معنوية ومادية لأعضاء هيئة التدريس تشجيعاً لنشرهم بحوثهم العلمية في مجلات علمية عالمية ومرموقة. علاوة علي ذلك؛ فهناك ضرورة لعقد مؤتمرات وندوات علمية دورية بالجامعات، وتقديم الدعم المالي الكافي لأعضاء هيئة التدريس لحضور المؤتمرات المحلية والدولية، وتوفير المناخ المناسب لإنتاج المعرفة وتطويرها داخل الجامعة.

د- الحوكمة كمتطلب للتحويل نحو اقتصاد المعرفة

جدول (7) الحوكمة كمتطلب للتحويل نحو اقتصاد المعرفة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
1.22	4.22	1- وجود خطة إستراتيجية مُعلنة بالجامعة
1.17	4.20	2- وجود لوائح تنظم الصلاحيات والمسؤوليات الإدارية والأكاديمية بالجامعة
1.15	4.21	3- وجود نظام لربط الجامعة بمؤسسات الإنتاج وحاضنات المعرفة
1.11	4.27	4- وجود لوائح وتشريعات تشجع علي الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية
1.14	4.23	5- وجود أنظمة عادلة للرواتب والتعيينات والترقيات
1.16	4.22	6- سيادة التعامل الديمقراطي بين إدارة الجامعة وجميع العاملين فيها
1.12	4.26	7- مراعاة الجامعة العدالة الموضوعية في تطبيق الأنظمة علي كل العاملين بها
1.23	4.19	8- تعامل الجامعة بشفافية مع أدائها (المالي، الإداري، التعليمي)
1.10	4.29	9- مشاركة كل العاملين فيها في وضع وتطوير الأنظمة كل فيما يخصه
1.17	4.22	10- عمل قيادة الجامعة علي تحسين سمعة الجامعة
1.10	4.28	11- تطوير القيادة الجامعية الهيكل التنظيمي للجامعة
1.15	4.26	12- عمل القيادة الجامعية علي تطوير علاقات أكاديمية بين الجامعة والجامعات المتميزة عالمياً
1.13	4.20	13- وجود ميثاق أخلاقي مُعلن بالجامعة

1.20	4.21	14- وجود آليات واضحة للتنسيق والشراكة مع مؤسسات المجتمع المختلفة
1.13	4.22	15- إشراك الجامعة بعض الخبراء من مؤسسات المجتمع في لجان تطوير برامجها
1.18	4.24	16- وجود أعضاء في مجلس الجامعة من قطاعات المجتمع المختلفة
1.16	4.24	17- وجود مراكز علمية بالجامعة تهتم بتطوير أدائها في ضوء مستجدات العصر
1.17	4.22	18- التزام الجامعة بمعايير الجودة في جميع وظائفها
1.18	4.28	19- إتاحة قدر كافي من الصلاحيات للجامعة لتنويع مصادر تمويلها
1.17	4.24	20- امتلاك الجامعة نظاماً للجودة لتسيير أنشطتها المختلفة
1.21	4.19	21- وجود مراكز خدمية تابعة للجامعة موجهة نحو خدمة المجتمع
1.19	4.19	22- وضع الجامعة خطط وبرامج لخدمة المجتمع وتنميته
1.23	4.19	23- وجود نظام متكامل في الجامعة لتقييم أداء كافة العاملين بها
1.12	4.25	24- وجود نظام لتقييم أداء البرامج والكليات بالجامعة
1.10	4.23	مُتطلب الحوكمة

فيما يتعلق بـ"مُتطلب الحوكمة"؛ يوضح الجدول السابق أنه علي الجامعات وضع خطة إستراتيجية وإعلانها لكافة الأطراف ذات العلاقة بالجامعة، ووجود ميثاق أخلاقي مُعلن أيضاً، بجانب وجود لوائح داخلية تنظم الصلاحيات والمسؤوليات الإدارية والأكاديمية داخل الجامعة، ووجود نظام يربط الجامعات بمؤسسات الإنتاج وحاضنات المعرفة، ووجود لوائح وتشريعات تشجع علي الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية في سوق العمل. كما يجب أن يسود المناخ الديمقراطي داخل الجامعة بين كافة القيادات والعاملين بها، وأن يكون هناك شفافية وموضوعية في كافة التعاملات، وضرورة إشراك كافة العاملين في وضع وتطوير الأنظمة والسياسات كل فيما يخصه. علاوة علي ذلك؛ فعلي القيادات الجامعية الاهتمام بتطوير وتحسين سمعة الجامعات، وتطوير الهياكل التنظيمية لها بما يواكب التغيرات العالمية، والاهتمام بعمل علاقات وبروتوكولات تعاون مع الجامعات العالمية. وعلي الجامعات إشراك الخبراء من خارجها في لجان التطوير، وأن تتضمن مجالس الجامعات أعضاء من الخارج من مختلف قطاعات المجتمع، والالتزام بتطبيق معايير الجودة العالمية في أدائها وعملياتها التعليمية والبحثية، ووجود مصادر متنوعة للتمويل. بالإضافة إلي وجود مراكز خدمية بالجامعات لخدمة المجتمع، ووجود خطط داخل الجامعات لتنمية المجتمع وخدمته. كما أن هناك ضرورة لوجود نظام متكامل وموضوعي لتقييم أداء جميع العاملين بالجامعات سواء أعضاء هيئة تدريس أو هيئة معاونة أو إداريين، بجانب اهتمام هذه الجامعات بتقييم سنوي لبرامجها ومقرراتها الدراسية ومدى توافقها مع متطلبات سوق العمل وتماشيتها مع المتغيرات والتطورات العالمية.

هـ- التدريس الجامعي كمتطلب للتحويل نحو اقتصاد المعرفة

جدول (8) التدريس الجامعي كمتطلب للتحويل نحو اقتصاد المعرفة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
1.21	4.19	1- تزويد الطلبة بمهارات البحث عن المعرفة من مصادرها المتعددة
1.20	4.15	2- الأساليب التدريسية تشجع الطلاب علي إنتاج المعرفة
1.19	4.15	3- تزويد الطلاب بمهارات استخدام الحاسب والانترنت
1.22	4.10	4- تشجيع الطلاب علي التعلم الذاتي
1.21	4.18	5- توافر موقع إلكتروني تعليمي تفاعلي يسهل عملية التواصل بين أطراف العملية التعليمية للتخصص الواحد
1.20	4.14	6- الاهتمام باللغة الإنجليزية في تدريس المقررات

1.20	4.15	7- اعتماد نظام التعليم عن بُعد للراغبين في ذلك
1.27	4.06	8- إكساب الطلاب ثقافة التعلم مدى الحياة
1.22	4.12	9- تدريب الطلاب على التعامل مع المكتبات الرقمية المحلية والعالمية
1.20	4.17	10- تلبية البرامج التعليمية المتوفرة متطلبات سوق العمل المستقبلية
1.24	4.10	11- تركيز المقررات الدراسية على الجوانب التطبيقية
1.20	4.16	12- وجود آلية للتطوير المستمر للمقررات الدراسية لتواكب التطورات المستمرة في المعرفة
1.22	4.15	13- تخصيص أعضاء هيئة التدريس ساعات مكتبية لدعم تعلم الطلاب
1.20	4.15	14- تقديم الجامعة الخطط الدراسية للطلاب بداية كل فصل دراسي
1.22	4.17	15- تطابق البرامج والمقررات الدراسية الموجودة لمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي
1.20	4.17	16- مساهمة البرامج والمقررات الدراسية الطلاب علي تطوير مهارات التفكير
1.21	4.19	17- توافر برامج تدريب ميدانية للطلاب في جميع التخصصات بالجامعة
1.19	4.15	مُتطلب التدريس الجامعي

وفيما يخص مُتطلب "التدريس الجامعي"؛ يوضح الجدول السابق ضرورة اهتمام الجامعات بتزويد الطلاب بمهارات البحث عن المعرفة من مصادرها المتعددة، وأن تحت الأساليب التدريسية المتبعة الطلاب علي إنتاج المعرفة، وتزويد الطلاب بمهارات استخدام الحاسب الآلي والانترنت في العملية التعليمية والبحث عن المعرفة، بجانب تشجيعهم علي التعلم الذاتي، وإكسابهم ثقافة التعلم مدى الحياة. كما يتم توفير موقع إلكتروني تعليمي تفاعلي يسهل عملية التواصل بين أطراف العملية التعليمية، والاهتمام باللغة الإنجليزية في تدريس المقررات، وتطبيق نظام التعليم عن بُعد للراغبين في ذلك، وتدريب الطلاب علي كيفية التعامل مع المكتبات الرقمية وتكنولوجيا التعليم. بالإضافة إلي ذلك؛ فيجب أن تكون البرامج التعليمية والمقررات الدراسية مرتبطة بمتطلبات واحتياجات سوق العمل، وأن تُكسب الطلاب المهارات والمعارف المطلوبة بعد التخرج، وأن تكون هذه المقررات تطبيقية وليست نظرية بشكل كامل، وضرورة تحديث وتطوير هذه المقررات والبرامج لمواكبة التطورات المستمرة في سوق العمل، وضرورة مطابقتها لمعايير الجودة العالمية. كما يجب التزام أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بتحديد عدد من الساعات التدريسية وتفعيلها لمساعدة الطلاب علي مزيد من التعلم، بجانب تقديم الخطط الدراسية للطلاب في بداية العام الدراسي، وتوفير التدريب الميداني في الإجازة الصيفية لجميع الطلاب.

و- القيادات الجامعية كمطلب للتحويل نحو اقتصاد المعرفة

جدول (9) القيادات الجامعية كمطلب للتحويل نحو اقتصاد المعرفة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
1.02	4.27	1- اختيار العمداء ورؤساء الأقسام بناء علي الكفاءة العلمية
0.99	4.23	2- إلزام المرشحين للقيادات الجامعية بالحصول علي دورات في إدارة المؤسسات التعليمية
1.25	3.94	3- إصدار القرارات الإدارية بالمشاركة مع جميع الأطراف المعنية بالقرار
1.26	4.04	4- وجود قوانين وأنظمة مرنة تواكب التطورات المستمرة في المعرفة
1.14	4.08	5- توافر القيادات الجامعية الجو المناسب للإبداع والابتكار في العمل
1.19	4.09	6- قنوات الاتصال متعددة ومفتوحة بين القيادات الجامعية وأعضاء هيئة التدريس والعاملين والمجتمع المحلي
1.17	4.11	7- إشراك جميع المنتمين للجامعة والمجتمع المحلي في تحديد رؤيتها وصياغة

أهدافها		
مُتطلب القيادات الجامعية	4.11	1.03

يتضح من الجدول السابق أن هناك ضرورة أن يكون التميز والكفاءة العلمية من بين المعايير التي يتم اختيار القيادات الجامعية بناءً عليها، وإلزام المرشحين للمناصب القيادية بضرورة حضور دورات تدريبية في إدارة مؤسسات التعليم العالي، وأن يكون هناك متابعة مستمرة لأداء هذه القيادات، ومدى التزامها بتنفيذ خططها داخل كلياتهم أو بالجامعة. كما ينبغي مشاركة المعنيين في عملية إصدار القرارات الإدارية، وضرورة وجود قوانين وأنظمة مرنة تواكب التطورات المستمرة في مجال المعرفة. بجانب توفير القيادات الجامعية للمناخ المناسب للإبداع والابتكار في العمل، ووجود قنوات اتصال مفتوحة باستمرار بين القيادات الجامعية وأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والإداريين والطلاب والمجتمع المحلي، وإشراك جميع الأطراف ذات الصلة بالجامعة في صياغة رؤيتها ورسالتها وأهدافها.

ز- خدمة المجتمع والشراسة المجتمعية كمطلب للتحول نحو اقتصاد المعرفة

جدول (10) خدمة المجتمع والشراسة المجتمعية كمطلب للتحول نحو اقتصاد المعرفة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
1.09	4.18	1- توافر الجامعة مصادر تعلم متنوعة لأفراد المجتمع المحلي
1.21	4.13	2- تنظيم الجامعة برامج لمحو الأمية الرقمية لأفراد المجتمع المحلي
1.19	4.06	3- مساهمة المجتمع المحلي في تمويل المشروعات العلمية بالجامعة
1.16	4.09	4- نشر الجامعة ثقافة الإنتاج في المجتمع المحلي
1.20	3.99	5- تقديم الجامعة الاستشارات لأفراد ومؤسسات المجتمع المحلي
1.18	4.11	6- مشاركة الجامعة مؤسسات المجتمع المحلي في تدريب الموظفين والطلبة المتدربين
1.04	4.09	مُتطلب خدمة المجتمع والشراسة المجتمعية

وفيما يتعلق بمُتطلب "خدمة المجتمع والشراسة المجتمعية"؛ فانطلاقاً من دور الجامعات في تنمية المجتمع وتطويرها، فيجب علي الجامعات توفير مصادر متنوعة لتعليم أفراد المجتمع، وتنظيم برامج لمحو الأمية الرقمية بين أفراد المجتمع، ونشر ثقافة الإنتاج في المجتمع، وتقديم الاستشارات لمؤسسات المجتمع المحلي، والمشاركة في تدريب وتأهيل أفراد المجتمع المحلي.

ح- الإبداع والإرشاد الأكاديمي كمطلب للتحول نحو اقتصاد المعرفة

جدول (11) الإبداع والإرشاد الأكاديمي كمطلب للتحول نحو اقتصاد المعرفة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
1.03	4.18	1- إرشاد الطلاب لمتطلبات سوق العمل قبل اختيار التخصص
1.15	3.98	2- إرشاد الطلبة للتخصصات التي تناسب قدراتهم وميولهم
1.10	4.04	3- وجود تحفيز مادي أو معنوي للطلبة المبدعين
1.23	3.92	4- وجود تحفيز مادي أو معنوي لأعضاء هيئة التدريس المبدعين
1.19	3.98	5- وجود جهة رسمية داخل الجامعة تهتم بمتابعة المبدعين في الكليات المختلفة
1.18	4.00	6- وجود جهة رسمية في كل كلية تهتم بالإرشاد الأكاديمي
1.08	4.02	مُتطلب الإبداع والإرشاد الأكاديمي

وأخيراً بالنسبة لمُتطلب "الإبداع والإرشاد الأكاديمي"؛ يوضح الجدول السابق ضرورة أن يكون هناك جهة رسمية بكل كلية وجامعة مسؤولة عن الإرشاد الأكاديمي للطلاب في مرحلتي البكالوريوس والدراسات العليا، ويجب إرشاد وتوجيه الطلاب لمتطلبات سوق العمل قبل اختيارهم لتخصصاتهم، بجانب توجيه الطلاب للتخصصات التي تتوافق مع ميولهم وقدراتهم، وتحفيز وتشجيع الطلاب المبدعين، ووجود جهة رسمية مسؤولة عن رعاية الطلاب المبدعين، وتنمية قدراتهم وميولهم. كما يجب أن يكون هناك رعاية لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة المبدعين وأصحاب الأفكار الإبداعية التي تساعد في تطوير الجامعات والعملية التعليمية.

4. النتائج والتوصيات

يعد التحول نحو اقتصاد المعرفة مطلباً أساسياً لكل الجامعات والمؤسسات التعليمية في العالم بشكل عام، وفي مصر بشكل خاص، نظراً لما يفرضه من تحديات كبيرة علي هذه المؤسسات، وفي نفس الوقت ما يتيح من فرص أمام هذه المؤسسات للنمو والتطور، وتحقيق الميزة التنافسية المستدامة. ويؤكد البحث علي ضرورة اهتمام الجامعات المصرية بتوفير كافة متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة حتى تستطيع منافسة الجامعات العالمية المرموقة، وأن تحقق رؤيتها ورسالتها وأهدافها. وقد توصلت الدراسة إلي أن هناك عدد كبير من المتطلبات التي يجب توافرها داخل الجامعات المصرية حتى تضمن نجاح التحول نحو اقتصاد المعرفة، ومواجهة كافة تحدياته، واستغلال كافة الفرص المتاحة أمامها للتطور والنمو. وقد انقسمت هذه المتطلبات إلي متطلبات خاصة بأعضاء هيئة التدريس، ومتطلبات خاصة بالبنية التحتية والتكنولوجية، ومتطلبات خاصة بالبحث العلمي، ومتطلبات خاصة بالحوكمة، ومتطلبات خاصة بالتدريس الجامعي، ومتطلبات خاصة بالقيادات الجامعية، ومتطلبات خاصة بخدمة المجتمع والشراكة المجتمعية، وأخيراً متطلبات خاصة بالإبداع والإرشاد الأكاديمي. وتوصي الدراسة بضرورة قيام الجامعات المصرية الحكومية بالسعي قدماً لتوفير المتطلبات المذكورة أعلاه حتي تتحول سريعاً إلي اقتصاد المعرفة، وتواكب التطورات العالمية في التعليم.

المراجع

1. إبراهيم، أسماء؛ المهدي، سوزان وسعيد، عفاف (2017) تطوير الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية كحضانات فكرية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة: تصور مقترح، مجلة البحث العلمي في التربية، مصر، 18(5)، 218-193.
2. أبو زيد، أماني (2017) برنامج تدريبي مقترح في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة لتنمية مهارات التفكير الإبداعي ودافعية الإنجاز لدي الطلاب معلمي البيولوجي، مجلة التربية العلمية، مصر، 20(5)، 98-57.
3. أبو صعيديك، عائشة والوريكات، منصور (2017) درجة امتلاك طلبة كلية العلوم التربوية في الجامعة الأردنية للمهارات التكنولوجية المتضمنة في الاقتصاد المعرفي، مجلة دراسات - العلوم التربوية، الأردن، 44(2)، 180-159.
4. أحمد، سناء (2017) متطلبات اقتصاد المعرفة المتضمنة في كتاب اللغة العربية للصف السادس الابتدائي ودرجة امتلاك المعلمين لها، مجلة كلية التربية بأسبوط، مصر، 33(7)، 645-596.
5. الحاج، عماد (2015) جاهزية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كعامل محدد لنجاح التوجه إلي اقتصاد المعرفة في الأراضي الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية-غزة.
6. الحامد، محمد؛ زيادة، مصطفى؛ العتيبي، بدر؛ ومتولي، نبيل (2007) التعليم في المملكة العربية السعودية: رؤية الحاضر واستشراف المستقبل، ط1، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية.
7. الخضير، محسن (2001) اقتصاد المعرفة، ط1، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.
8. الخوالدة، مؤيد (2018) الاحتياجات التدريبية لمعلمات الصف في المملكة الأردنية الهاشمية وفقاً لأدوارهن المستقبلية في ظل اقتصاد المعرفة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية - شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية - غزة - فلسطين، 26(1)، 255-230.
9. السعيد، سعيد والدبيبي، حور (2017) تقييم أداء معلمات الحاسب بالمرحلة الثانوية في منطقة القصيم في ضوء الاقتصاد المعرفي، مجلة القراءة والمعرفة، مصر، 193، 16-58.
10. الشمري، خالد (2016) مدي توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية: المعوقات وسبل التحسين، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة اليرموك، الأردن.
11. الشمري، محمد والحدراوي، حامد (2011) عمليات إدارة المعرفة وأثرها في مؤشرات الاقتصاد المعرفي - دراسة تحليلية لآراء عينة من المؤسسات الرقمية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 7(18)، 218-173.
12. الشمري، هاشم والليثي، نادية (2008) الاقتصاد المعرفي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

13. الصافي، عبد الحكيم؛ قارة، سليم ودبور، عبد اللطيف (2010) تعليم الأطفال في عصر الاقتصاد المعرفي، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
14. الطويسي، زياد (2017) الدعم الفني المقدم من المشرفين التربويين للمعلمين في ضوء معايير اقتصاد المعرفة من وجهة نظر مديري المدارس في الأردن، مجلة دراسات - العلوم التربوية، الأردن، 44، 121-132.
15. الظاهر، نعيم (2009) إدارة المعرفة، عالم الكتب الحديث، عمان.
16. العبدالجبار، الجوهرة (2017) دور الجامعات في دعم البحث العلمي لتعزيز الاقتصاد المعرفي: مؤشرات الاهتمام به في الجامعات السعودية، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، 23(1)، 58-88.
17. العتيبي، وضحي (2017) مدي تضمين مجالات الاقتصاد المعرفي في محتوى كتب العلوم للصفوف الثلاثة العليا من المرحلة الابتدائية في المملكة العربية السعودية، المجلة التربوية، الكويت، 31 (123)، 269-301.
18. العزيمي، محمود والحداوي، داود (2018) واقع اقتصاد المعرفة في الجامعات اليمنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس: دراسة ميدانية في جامعتي صنعاء والعلوم والتكنولوجيا اليمنية، المجلة العربية لضمان الجودة في التعليم الجامعي، اليمن، 11(1)، 97-126.
19. العويني، أريج (2016) إستراتيجية مقترحة لتحول الجامعات الفلسطينية نحو الجامعة الذكية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الإسلامية-عزة.
20. القرارعة، أحمد (2013) مهارات الاقتصاد المعرفي الواردة في كتاب الكيمياء للصف الثاني الثانوي ودرجة امتلاك المعلمين لها، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 13، 1-22.
21. الكسواني، عبير (2005) بناء النموذج لتطوير مناهج الاقتصاد المنزلي في التعليم الثانوي الشامل المهني بما يتواءم مع متطلبات الاقتصاد القائم على المعرفة وسوق العمل، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات التربوية العليا، جامعة عمان العربية، الأردن.
22. المحروق، ماهر (2009) دور اقتصاد المعرفة في تعزيز القدرات التنافسية للمرأة العربية، ورقة عمل في ورشة عمل حول تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة العربية، منظمة العمل العربية، دمشق.
23. المخطارية، حري (2017) الدعائم الأساسية لبناء اقتصاد المعرفة: التجربة الماليزية نموذجاً، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 10، 124-139.
24. النجار، نداء (2012) دور إدارة الموارد البشرية في صناعة المعلومات في ظل اقتصاد المعرفة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية-غزة.
25. الهاشمي، عبد الرحمن والعزاوي، فائزة (2007) المنهج والاقتصاد المعرفي، دار المسيرة للنشر، عمان.
26. براجي، صباح والزين، عمران (2017) دور التحول إلى اقتصاد المعرفة في زيادة تنافسية اقتصاد المملكة العربية السعودية والدول العربية وموقفاته، المؤتمر الثامن للجمعية السعودية للمكتبات والمعلومات حول مؤسسات المعلومات في المملكة العربية السعودية ودورها في دعم اقتصاد ومجتمع المعرفة - المسؤوليات - التحديات - الآليات - التطلعات - السعودية، جمعية المكتبات والمعلومات السعودية، الرياض.
27. بركات، خالد (2017) أثر إدارة المعرفة على رأس المال الفكري لمؤسسات التعليم العالي مع التطبيق على جامعة الكويت، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 18(4)، 236-203.
28. بكران، أروي (2006) اقتصاد المعرفة وتأثيره في تغيير البنية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة عدن.
29. بوخاري، أم هاني (2018) حماية الملكية الفكرية وأهميتها في تفعيل اقتصاد المعرفة: نظرة على الواقع الجزائري في المجال، مجلة دراسات، الجزائر، 62، 227-240.
30. بوقشبية، ياسمين وبصري، هادفي (2017) دور المكتبات الجامعية الجزائرية في إرساء مجتمع المعرفة: دراسة حالة مكتبة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة عنابة - الجزائر، المؤتمر الثامن للجمعية السعودية للمكتبات والمعلومات حول مؤسسات المعلومات في المملكة العربية السعودية ودورها في دعم اقتصاد ومجتمع المعرفة - المسؤوليات - التحديات - الآليات - التطلعات - السعودية، جمعية المكتبات والمعلومات السعودية، الرياض.
31. تمام، عبير (2016) تعزيز القدرات التنافسية للمرأة المصرية في ظل اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، مجلة الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، مصر، 39، 299-344.
32. حناش، إلياس ودبي، علي (2017) اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون: الخليج العربي بين الواقع والمأمول، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 10، 126-137.
33. خلف، فليح (2008) اقتصاد المعرفة، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد.
34. سلمان، جمال (2004) رؤية تحليلية في اقتصاديات المعرفة، مجلة الفيصل، 231، 67-78.
35. شقفة، سعيد (2013) مهارات الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى كتب العلوم للمرحلة الأساسية العليا بغزة ومدى اكتساب طلبة الصف العاشر لها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الإسلامية-غزة.
36. عبد العال، عنتر (2013) تصور مقترح لتطوير الاقتصاد المعرفي بالجامعات المصرية في ضوء بعض الخبرات العالمية، المجلة الدولية للإبداع والدراسات التطبيقية، مصر، 2(4)، 597-612.
37. عبد الله، سهير (2013) متطلبات التعليم الجامعي للتحول نحو اقتصاد المعرفة "رؤية استشرافية"، مجلة الطفولة والتربية، كلية رياض الأطفال، جامعة الإسكندرية، مصر، 5(14)، 271-344.
38. عبد الهادي، محمد (2017) اقتصاد المعرفة في الأدبيات العربية: دراسة تحليلية ودروس مستفادة، المؤتمر الثامن للجمعية السعودية للمكتبات والمعلومات حول مؤسسات المعلومات في المملكة العربية السعودية ودورها في دعم اقتصاد ومجتمع المعرفة - المسؤوليات - التحديات - الآليات - التطلعات - السعودية، جمعية المكتبات والمعلومات السعودية، الرياض.

39. عطا المنان، محمد (2017) أثر البيئة الرقمية في دعم مجتمع المعرفة: دراسة تطبيقية علي العاملين بالمكتبة الوطنية السودانية، المؤتمر الثامن للجمعية السعودية للمكتبات والمعلومات حول مؤسسات المعلومات في المملكة العربية السعودية ودورها في دعم اقتصاد ومجتمع المعرفة - المسئوليات - التحديات - الآليات - التطلعات - السعودية، جمعية المكتبات والمعلومات السعودية، الرياض.
40. علي، الصادق وصديق، صلاح الدين (2017) متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة بمؤسسات المعلومات السودانية: دراسة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة إفريقيا العالمية، المؤتمر الثامن للجمعية السعودية للمكتبات والمعلومات حول مؤسسات المعلومات في المملكة العربية السعودية ودورها في دعم اقتصاد ومجتمع المعرفة - المسئوليات - التحديات - الآليات - التطلعات - السعودية، جمعية المكتبات والمعلومات السعودية، الرياض.
41. غبور، أماني (2017) تصور مقترح لتحقيق التميز الإستراتيجي في اتخاذ القرارات الإدارية بالجامعات المصرية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة، مجلة مستقبل التربية العربية، مصر، 24(106)، 117-220.
42. فتحي، زرنيز (2017) شروط نجاح إدارة المعرفة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، الجزائر، 27، 1-19.
43. فريد، سالي (2017) التنمية في ظل اقتصاد المعرفة وإمكانيات بناء الاقتصاد المعرفي في مصر، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح، الأردن، 21، 118-142.
44. محمد، رقامي (2017) دور أهمية المعرفة واقتصاد المعرفة في تطوير الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح، الأردن، 21، 233-250.
45. محمود، منال (2017) برنامج مقترح في الاقتصاد المعرفي في ضوء التطورات المعاصرة لمجتمع المعرفة لتنمية مفاهيم الاقتصاد المعرفي لدي طلاب المدرسة الفنية التجارية المتقدمة، مجلة دراسات في المناهج وطرق التدريس، مصر، 229، 79-129.
46. مختار، مهند وموسي، آدم (2017) قياس أثر اقتصاد المعرفة علي تحقيق الميزة التنافسية في الدول النامية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المركز القومي للبحوث، فلسطين، 1(1)، 61-43.